

... انما الله تعالى ...

... انما الله تعالى ...

... انما الله تعالى ...

... انما الله تعالى ...

... انما الله تعالى ...

... انما الله تعالى ...

وَهُمُ التَّقَابِلُ بَيْنَ العِلْمِ وَالدِّينِ

بسم

أ.د. طه السوقي جليش

... انما الله تعالى ...

لقد نشأت العلمانية في المجتمعات وتحدد المصطلح الدال عليها مهما كانت قيمة هذا المصطلح، ووجدت لها من الظروف والمناخ ما يساعدها على النشأة ويمكنها من الظهور.

وسواء أكان المتعلقون بأهداب العلمانية مقصرين أو معذورين، فإن العلمانية قد وجدت لها من يروج لأفكارها، ويجلب لها المخدوعين من البشر الذين تمكن الإعلام العالمي من التأثير عليهم، وتشكيل شخصيتهم وآرائهم على نحو ما يريد.

ولأنه لا يخفى علينا كما لا يخفى على كل بصير في أي عصر أن أجهزة الإعلام لا تملك حريتها، لأنها لا تملك مواردها، وما دامت لا تملك حريتها ولا تملك مواردها، فإنها لن تستطيع أن تقوم بوظيفة في المجتمعات تقصدها وجه الله والوطن، أو تهدف من خلالها إلى توجيه الجماهير من البشر وجهة تخدم مصالحهم على المستويين الخاص والعام. وإنما المتاح الوحيد أمام أجهزة الإعلام أن تتحدث على هوى مموليها وكما يرغب المالكون لمواردها.

والممولون لأجهزة الإعلام المالكون لمواردها لا ينطلقون إلا من المنطلقات التي توافق مصالحهم، وتنسجم مع منافعهم، وتخدم رغباتهم ومعتقداتهم.

وقد شاء الله عز وجل أن تشهد الأوطان في العالم كله مجموعة من المنتفعين قد حملهم بعدهم عن الأخلاق على أن لا يفكروا إلا في مصالحهم، ولو على حساب حياة الآخرين، وعلى أن لا ينظروا إلا بمنظارهم الخاص لهذا القطيع من البشر فيستخرونه إلى حيث يريدون أو يرغبون، وعلى أن لا يتعامل مع الأغيار إلا من خلال ما تمليه عليهم عقائدهم، وهي في الجملة لا تنظر إلى الناس المخالفين لهم في العقيدة إلا على أنهم مخلوقات لا كرامة لهم تستحق الحفاظ عليها، ولا وزن لهم في الوجود يستحق أن يحسب له

لأنك لفتنا اهتمامهم
لأنك لفتنا اهتمامهم

لأنك لفتنا اهتمامهم

الحساب ، إنهم في غايتهم أعميون لا وظيفة لهم إلا خدمة سادتهم من الشعب المختار .

إن الموقف على أى حال محسوب كله بهذا المقياس ، مقياس الطبقتين ، طبقة السادة التى تستحق البقاء والوجود ، والطبقة الأخرى التى لا يجب لها فى ميزان الوجود حساب ، إلا بمقدار خدمة السادة ، وتحقيق رغباتهم .

والسادة يصطنعون من خلال الإعلام مناهج لتحقيق قضايا عن طريق الجماهير بحيث يخيل للجماهير الذين شكل الإعلام عقولهم أن القضايا التى تناهى فى صالحهم ، وأن المسائل التى تطرح ، إنما تطرح من خلالهم وبرغباتهم ، ومن بين هذه القضايا التى طرحت وتحمس لها بعض الجماهير قضية الصراع بين العلم والدين ، وهى قضية تمس الأمة بيقين فى أخص خواصها ، لأنها تمسها فى عرضها وكرامتها .

نحن إذن أمام قضية ضخمة أو قل هى قضية الأمة بأسرها ، لأنها قضية شخصيتها ومصيرها .

والقضايا الضخمة تثار حولها الزوابع بقدرها ، وبمقدار ما يناسبها ، وأصحاب العقول الكبار هم أولئك الذين ينحون عن كل قضية غبارها المنعقد فوقها ، وهم أولئك النفر الذين يعودون بالقضية إلى صفاتها وسكونها ، بعد أن يزيلوا عنها أثر الضجيج الذى أثير حولها رغماً عنها بأصوات المتهمين إليها ، أو بأصوات القرباء الذين لا يمتنون إليها بصلة .

إن أصحاب العقول الكبار هم الذين يبحثون القضايا بعد أن يرفعوا عنها الشوائب التى ألصقت بها ، ويعودون بها إلى أصولها الأولى ومفاهيم أركانها الحقيقية .

وقضية التقابل بين الدين والعلم لا تتضح إلا إذا عدنا بها إلى تحليل

أركانها الثلاثة الأساسية فيها . وتحديد مفهوم كل ركن على حدة ، ثم لننظر بعد ذلك فى القضية بعد أن اكتملت أركانها وتحدد أما النظيرين المفهوم الحقيقي لكل ركن .

هذه هى البداية الصحيحة ، ومن يسلك طريق البحث وهو يغفل هذه البداية ، لا يكون إلا أحد رجلين لا أرى لها ثالثاً .

رجل يجهل ميدان بحثه جهلاً تاماً ، ومع جهله للميدان يجهل أصول المنهج الذى ينبغى أن يتبع فى درس القضايا العلمية دقت أو عظمت .

والساحة ملأى بهذا الصنف من الرجال الذين يتناهبون فى كل عصر ، فما تكاد تنتهى طائفة منهم حتى يوجد الله بعدها طائفة أخرى يبتلى بها الأمم ويختبر بها ، حقيقة إيمانها .

ورجل آخر يعلم مجال بحثه علم اليقين ، ويتيقن المنهج العلى الذى ينبغى على الباحث أن يسلكه ، ولكنه يدخل على موضوعه دخولا معادياً له ، ويقرب منه اقتراب من يهوى تقويضه ، وهو لذلك يغالط فى طرح قضاياها ، فيترك منها ما يقبل الحسم ، وي طرح على الساحة كل قضية تحتل الجدل والحاجة .

وهذا الصنف من الرجال هو الآخر كثير تتتابع أفراده فى كل عصر ، وتتوالى جماعاته فى كل حين ، ويرزأ الله بهم الأمم كى يبتليها كذلك ، ويختبر عقولها وإراداتها ، ليظهر أمام الناس حقيقة معدنها .

إن من يسلك طريق البحث من غير أن يلتفت إلى هذه البداية الصحيحة التى أشرنا إليها لا يكون إلا أحد هذين الرجلين ، اللذين لا أرى لها فى الواقع أو فى التاريخ ثالثاً .

ونعود إلى قضيتنا ، قضية زعم التقابل بين العلم والدين لنحلها حتى
نكشف عن أركانها ، ونقف على حقيقة كل ركن فيها .

وقضية التقابل بين العلم والدين حين نحلها نجدنا أمام عناصر ثلاثة
تحتاج جميعها إلى أن نقف على حقيقة المفاهيم فيها ، وهذه الأركان
أو العناصر الثلاثة هي :

العلم .

والدين :

والتقابل بين العلم والدين .

حقيقة العلم :

أما العلم فقد استعمل في هذه القضية استعمالاً عاماً غير منضبط، واتخذ
سلاحاً لتضليل أصحاب العقول حين ينتابهم شيء من الغفلة ، كما اتخذ وسيلة
للف عصابة قوية على عيون الغريين ، وشدها بقوة لمنهم من أن يبصروا
حتى مواقع أقدامهم .

ونحن حين نعود إلى تحديد معنى كلمة العلم ، نستجلب الصورة أمامنا
وتتضح غاية الإيضاح .

فما هو العلم وما هي حقيقته .

إننا نجد أمامنا قائمة هائلة من التعريفات التي ذكرها العلماء وهم يحددون
معنى العلم ويكشفون عن حقيقته ، ربما يظن القارئ لها أنه أمام معنى
لا يجد ، وأمام حقيقة ليس من السهل عليه إدراكها ، غير أن المرء حين
يعود فيتأمل هذه القائمة ربما يتضح له منها أن بعض العلماء ، في تعريفه للعلم
ربما سيطر عليه خاصية من خواصه ، أو عنصر من عناصره فأراد إبرازها ،
في حين أنه ربما يكون هناك عالم آخر قد استهواه عنصر غير هذا العنصر
فأبرزه إبرازاً جعله يظن على غيره من العناصر .

وربما يرجع الباحث النظر في قائمة التعريفات للعلم فيجد أن هناك
بعض التعريفات التي تتفق في المعنى ، وتختلف في العبارة .

ومهما يكن من الأمر فنحن سنحاول أن نضع أمام القارئ طائفة من
التعريفات ثم نعود معه إلى النظر فيها ، لعلنا نستخرج منها جميعاً العناصر
الحقيقية التي يأتلف منها تعريف العلم .

جاء في المعجم الفلسفي طائفة من هذه التعريفات ونحن ننقلها على
وجهها :

[العلم هو الإدراك مطبقاً تصوراً كان أو تصديقاً، يقينياً كان أو غير
يقيني ، وقد يطلق على التعقل ، أو على حصول صورة الشيء في الذهن ،
أو على إدراك الحكى مفهوماً كان أو حكماً، أو على الاعتقاد الجازم المطابق
للواقع أو على إدراك الشيء على ما هو به ، أو على إدراك حقائق الأشياء
وعلاها، أو على إدراك المسائل عن دليل، أو على الملكة الحاصلة عن إدراك
تلك المسائل] (١)

وعبارة المعجم الفلسفي في سرده لهذه التعريفات ليس فيها شيء من
المجهود يذكر لصاحب الكتاب فوق مجهود النقل عن القدماء .

فنحن لو تأملنا عبارات الجرجاني مثلاً : نجد أن فيها معظم ما ذكره
صاحب المعجم الفلسفي فهو يقول :

[العلم : هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ، وقال الحكماء : هو
حصول صورة الشيء في العقل ، والأول أخص من الثاني ، وقيل العلم هو

(١) المعجم الفلسفي جميل صليبا - ج ٢ - طبع دار الكتاب اللبناني
بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٣ م ص ٩٩

لإدراك الشيء على ما هو به ، وقيل زوال الخفاء من المعلوم ، والجهل
تقيضه ، وقيل هو مستغن عن التعريف ، وقيل العلم صفة راسخة يدرك
بها الكليات والجزئيات ، وقيل العلم وصول النفس إلى معنى الشيء ،
وقيل عبارة عن إضافة مخصوصة بين العاقل والمعقول ، وقيل عبارة
عن صفة ذات صفة (١) .

وبعد هذا الإستعراض الموجز لأقوال العلماء في تعريف العلم ، وبعد
أن أثبتنا هذين النموذجين من آراء العلماء والمفكرين ، نعود لنتأمل العلم
باحثين عن كل جرثومة فعالة يمكن أن تدخل في تعريفه .

على أنه ينبغي أن ندرك من أول الأمر أن لفظ العلم قد يطلقه من يطلقه
ويقصد منه وصف الموجود بحقيقة هذا اللفظ ، فيكون هذا اللفظ معبراً
عن مصدر الاشتقاق لوصف الموجود بأنه عالم .

وقد يطلق الباحث هذا اللفظ ويريد به حقيقة انكشاف المعلوم للعالم
انكشافاً يناسبه ، قد يطلق الباحث العلم ويقصد به المعلوم نفسه .

ونحن هنا نريد بالعلم وصف الموجود بحقيقة هذه الكلمة ، إذ الأمر
في هذا الإطلاق لا يعنيننا في قضيتنا التي نحن بصدد بحثها ، وإنما الذي
يعنيننا هو إطلاق العلم على المعلوم ، أو على الإنفعال الذي هو حقيقة العلاقة
بين الموجود العاقل ، وما ينكشف له من المعلومات ، كما أنه يدخل أيضاً
في دائرة اهتمامنا إطلاق العلم ، وإرادة المعلوم .

وهذان المعنيان هما اللذان سنركز عليهما خاصة الأول منهما .

(١) التعريفات - للبرجاني - طبع مصطفى الباني الحلبي - القاهرة

فالعلم بمعنى الإنفعال بين الموجود العاقل ، والشيء المراد إدراكه على
نحو خاص لا يمكن أن ندرك معناه على وجه الصحيح ، إلا إذا تحدثت
أمامنا عناصر تعريفه تحديداً تاماً ، بحيث نستطيع أن نجتمع بينها في نسق
واحد وفي إطار محدد يمكن أن يكشف لنا عن معناه .

وأول هذه العناصر التي ينبغي أن تكون ماثلة أمامنا ، هو جلاء
صورة المعلوم في ذهن من يريد العلم به جلاء تاماً بحيث لا يخالطه جهل ،
ولا يشوبه شك .

وهذا الجلاء قد يعبر عنه عند الفلاسفة بحصول صورة الشيء في الذهن
أو يعبر عنه عند غيرهم بغير هذا التعبير ، المهم في الأمر أن أول عنصر
من عناصر التعريف يتمثل في هذا الانكشاف التام الذي يناسب العالم
وينسجم مع درجته .

والعنصر الثاني من عناصر هذا التعريف يتمثل في أن يكون هذا
الإنكشاف مبنياً على قاعدة اليقين ، والمرء لا يتحصل اليقين عنده ، إلا
بالدليل في كل معلوم لا يتأتى استيقانه إلا عن دليل .

والعنصر الثالث من عناصر التعريف هو أن يكون المعلوم المتحصل
في الذهن ، والاستيقان الكائن في قلب العاقل مطابقاً للواقع لا يخالفه .

وهذا العنصر وإن أمكن اعتباره مقياساً تميز به بين العلم من جهة والظن
والشك والوهم من جهة أخرى ، إلا أن هذا العنصر نفسه لا غنى عنه في هذا
التعريف الذي نحدد من خلاله حقيقة العلم الانفعالي .

ونحن بعد فهمنا لهذه العناصر يمكن لنا أن نجتمع بينها في نسق
محدد فنقول :

العلم هو انكشاف صورة المعلوم وجلاؤها انكشافا وجملا تامين مطابقين للواقع عن دليل

وهذا التعريف على هذا النحو ، هو تعريف العلم بمعناه العام ، الذي يشمل جميع المعلومات ، ويدخل في جميع الميادين .

فهذا التعريف يندرج تحته العلم البدئي والعلم الضروري ، والعلم النظري أو الاستدلالي .

وهذا التعريف يندرج تحته جميع المعلومات الجزئية ، كعلم العقيدة أو الأصول ، وعلم الفقه أو الفروع ، وعلم الاجتماع والتاريخ . وعلم الطب ووظائف الأعضاء ... إلخ .

إنه على الجملة تعريف عام يندرج تحته كل معلوم يمكن أن يحصله الموجود الحادث ، ويتصف من أجل هذا التحصيل بأنه عالم .

ولقد درج العلماء على تقسيم العلم بمعناه العام تقسيمات عدة باعتبار اختلافه .

فمنهم من قسمه إلى علم فعلي : وهو ذلك العلم الذي لم يكتسبه صاحبه من الخارج ، وعلم انفعالي هو ذلك الذي يكتسبه صاحبه من خارج ذاته ، ويكون الواقع هو الذي أمده بهذا العلم .

ومنهم من قسم العلم العام باعتبار الميادين التي يبحث فيها الباحثون إلى علوم إنسانية ، وعلوم غير إنسانية ، ووصفوا لكل قسم من القسمين قائمة من العلوم الجزئية التي تصلح لتسكون أمثلة على الطائفة التي تنتمي إليها .

ومنهم من قسم العلم باعتبار كيفية حصوله إلى : بدئي ، وضروري ،

واستدلالي . إلى غير ذلك من التقسيمات التي تختلف باختلاف الإعتبارات (١)

والقرآن الكريم حين حمل أتباعه على العلم حملا ولفتهم إليه لفتة تكليفية قوية، لم يستخدم العلم مقصوراً على علم العقائد أو على علم الفروع فحسب ، ولكن استعمل القرآن العلم بهذا المعنى العام ، لسكى يستنبط العلماء من هذا الاستعمال أن العلم فريضة إسلامية بهذا المعنى العام الذي يشمل جميع الميادين ويدخل في كل مجال نافع .

وإن أستاذنا القاري . الكريم في عرض قائمة من استعملات القرآن الكريم لفظ العلم ، وأترك له أن يستنبط من السياق ما يدل عليه لفظ العلم في كل موضع يرد أمامه أثناء استعراضه لهذه القائمة

« ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير ، (٢) » « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم لآذنا لمن الظالمين ، (٣) » « قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم ، (٤) » « والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، (٥) » « ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم ، (٦) » « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ، (٧) » « فیسبوا الله عدوا بغير علم ، (٨) »

(١) راجع التعريفات للجزجاني ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، والمعجم الفلسفي

جميل صليبا ج ٢ ص ٩٩ وما بعدها

(٤) البقرة : ١٤٥

(٢) البقرة : آية ١٢٠

(٥) آل عمران : ٧

(٤) البقرة : ٢٤٧

(٧) النساء : ١٥٧

(٦) آل عمران : ٦٦

(٨) الأنعام : ١٠٨

« وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم، (١) « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم، (٢) « فن أظلم من افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم، (٣) « قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا، (٤) « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله، (٥)

« ولما بلغ أشده آتيناها حكماً وعلماء، (٦) « نرفع درجات من نشاء فوق كل ذي علم عليم، (٧) « قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب، (٨)

« ما لهم به من علم ولا لآبائهم، (٩) « آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً، (١٠) « يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً، (١١)

« وقل رب زدني علماً، (١٢) « ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً، (١٣) :

« ومن الناس من يجادل في الله بغير علم، (١٤) « ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى، (١٥) « إذ تلقونه بالسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم، (١٦)

- | | |
|--------------------|-------------------|
| (١) الأنعام : ١١٩ | (٢) الأنعام : ١٤٠ |
| (٣) الأنعام : ١٤٤ | (٤) الأنعام : ١٤٨ |
| (٥) يونس : ٣٩ | (٦) يوسف : ٢٢ |
| (٧) يوسف : ٧٦ | (٨) الرعد : ٤٣ |
| (٩) الكهف : ٥ | (١٠) الكهف : ٦٥ |
| (١١) طه : ١١٠ | (١٢) طه : ١١٤ |
| (١٣) الأنبياء : ٧٩ | (١٤) الحج : ٣ |
| (١٥) الحج : ٨ | (١٦) النور : ١٥ |

« قال وما علمي بما كانوا يعملون، (١) « قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيتك به، (٢) « حتى إذا جاءوا قال أكذبتكم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً، (٣)

« قال إنما أوتيته على علم عندي، (٤) « بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم، (٥)

هذه قائمة من آيات القرآن الكريم اشتمل عليها الكتاب العزيز وقد تحدثت عن العلم بمعان مختلفة .

وهناك آيات أخرى كثيرة تربو على ما ذكرناه نتحدث عن العلم على نفس الطريقة التي ذكرت في الآيات الصالحة الذكر أو على غير هذه الطريقة ،

وأمر هذه الآيات جميعها ما ذكرناه منها وما لم نذكره يفيد على وجه الإجمال أن القرآن الكريم قد تحدث عن العلم بمعناه العام كما تحدثت عن العلم بالمعنى الخاص الذي يشمل فرعاً من فروعها .

والعلم على أية حال سواء أكان بالمعنى العام أو بالمعنى الخاص له منهجه وله كذلك غاياته :

ومناهج العلوم في جملتها تعتمد على المنهج الاستقرائي فيما عدا بعض العلوم التي يصلح لها المنهج التحليلي مثلما يحدث في العلوم الدينية التي يعتمد علماءها على دراسة النصوص واستنباط الأحكام منها .

- | | |
|-------------------|----------------|
| (١) الشعراء : ١١٢ | (٢) النمل : ٤٠ |
| (٣) النمل : ٨٤ | (٤) القصص : ٧٨ |
| (٥) الروم : ٢٩ | |

والمنهج الاستقرائي الذي هو الغالب والشائع في معظم فروع العلم
تبتدىء خطواته بالملاحظة الفجأة غير المقصودة أو بالملاحظة العلمية
والموجهة عن قصد من العلماء واختيار .

وهذه الملاحظة توقفنا بالضرورة على ظاهرة أو عدة ظواهر لا نعرف
لها سبباً ولا نوقف لها على علة .

وجهلنا بالسبب والعللة هو الذي يدفع بنا إلى الخطوة التالية وهي
محاولة وضع مجموعة من التفسيرات أو التعليقات بحيث يغلب على الظن أن
واحداً منها يكون هو العلة والسبب وراء تلك الظاهرة أو الظواهر التي
لاحظناها عفواً أو اختياراً .

ومجموعة هذه التفسيرات لا بد أن تعرض للاختبار قاس حتى نستبعد
منها بطريقة علمية ما لا يصلح لتعليل الظاهرة أو ما يأتي أن يكون
سبباً لها .

ونستبقى الاحتمال الذي يترجح عندنا أنه علة هذه الظاهرة - إن
وجد - من بين قائمة التفسيرات التي وضعناها بما يصلح أن يكون
علة لها .

ثم هذا السبب الذي استبقيناه يحتاج - طبقاً للمنهج التجريبي - إلى
أن نضعه في مناخ مصنوع بحيث نهيء له جميع الظروف التي تجعل السبب
منتجاً لآثاره مرة ثم نسلب عنه هذه الظروف المهمة لإنتاج الآثار - مرة
أخرى ثم نكرر هذه العملية بالسلب مرة وبالإيجاب أخرى في ذلك
المناخ المصنوع ونحن نلاحظ بغاية الدقة الآثار التي تترتب على التجربة
في الحالتين وحين يستقيم لنا صحة الفرض يقوم المتخصص منا بصياغة
القانون صياغة فنية تربط بين الظاهرة وهذا الذي ارتأينا أنه سبب لها .

وبتكرار ملاحظة العلماء لهذا القانون وبمقدار ما يبين عن صحته تصل
في مرتبة الترتيق إلى حيث يمكن اعتباره حقيقة علمية .

هذه هي مناهج العلم أشرنا إلى بعضها وفصلنا القول في بعضها نوعاً
ما من التفصيل .

والعلماء الباحثون تشغلهم أهدافهم من البحث التي تدفعهم إلى مواصلة
العمل في ميدان العلوم .

وأهداف العلماء من أبحاثهم تتركز كلها في البحث عن الحقيقة والعثور على
الأسباب وراء كل ظاهرة ، والأسباب منها ما هو قريب ومنها ما هو بعيد
عال في مرتبته سام في مكانته ، والعالم يستهويه البحث عن السبب القريب
فإذا ما أصبح بين يديه استهواه البحث عن السبب الذي يكون فوقه .
وهكذا حتى يصل البحث بالعالم إلى الوقوف على السبب الذي ليس
بعده سبب ، وعند ذلك يتم الالتقاء المباشر بين العلم والدين ، حيث انتهى
كل منهما إلى الحديث اليقيني عن الله .

وليس من مهمتي الآن أن أتحدث بالتفصيل عن وجه الالتقاء بين
العلم والدين ولكننا إشارة سريعة بمقدار ما تقتضيه الضرورة .

ومن حق القارىء الكريم علينا أن نؤكد له على قضية هامة قبل أن
ننتقل به إلى البحث في تعريف الدين والكشف عن حقيقته ، هذه
الحقيقة هي :

أن العلم ليس في طبعه أن يحمل الناس من أتباعه والباحثين فيه على أن
يطبقوا تطبيقاً عملياً ما سبق لهم أن علموه سواء على الكون أو على
الحياة أو حتى على السلوك الإنساني الذي يحدد علاقة الإنسان بأخيه
الإنسان .

وهذه حقيقة هامة لم يخالف فيها إلا سقراط اليوناني الذي ربط بين
الفضيلة والعلم وبين الرذيلة والجهل (١).

وأتباع سقراط الذين تحمسوا الآرائه - وهم قليلون - أما الكثرة
فهي على القول الذي يذهب كما ذهبنا إلى أن العلم ليس بمن طبعه أن يحمل
صاحبه على الجانب التطبيقي ، وقابل من الناس يستهويهم أن يقفوا على
الطرف المقابل لسقراط فيرون أن أكثر الناس جراءة على معاندة العلم
والمعرفة هم الذين يتاح لهم قدر لا بأس به من العلم والمعرفة ، خاصة إذا
خلت قلوبهم من غير العلم المادى (٢).

والذي يستهوينا من هذه المناقشة كلها هو التأكيد على ما قلناه من أن
العلم ليس في طبعه ولا من عناصر حقيقته أو أجزاء مفهومه حمل العالمين
على تطبيق ما علوه في مجاله المرسوم له وإنما يحملهم على ذلك عامل
آخر خارجي وزائد عن حقيقة العلم قد نتعرض إليه فيما بعد إن قدر
الله ويسر .

ولهذه الحقيقة رأينا العلماء المحدثين يتحدثون عن العلم النظري في
مجالات مختلفة باعتباره محاولة جادة للكشف عن الأسباب والعلل وربط
كل ظاهرة بسببها ثم يأخذون في الترتي إلى حيث إدراك السبب الأول
والفاعل الحقيقي المؤثر في جميع الظواهر .

كما رأيناهم يتحدثون عن الجانب التطبيقي ويختلفون حوله هل يجوز

(١) راجع ما كتبتاه في هذا الصدد في كتابنا الأخلاق في إطار

النظرة التطورية ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٢) راجع من كتابات المحدثين أ . د / حسن حنفي في دراسته المعنونة

الحركة الإسلامية في مصر ، ط المؤسسة الإسلامية للنشر - بيروت .

وصفه بأنه علم أم أنه قصارى ما يمكن أن نصف به الجانب التطبيقي أن نقول
عنه إنه فن .

وأنت تستطيع أن تجد هذا النوع من التمييز بين الجانب النظري
والجانب التطبيقي في نحو الدراسات الاجتماعية والدراسات الطبية وغير
ذلك ، ولكنها تظهر أمامك بآتم ظهور وأجله حين تتأمل ميدان الطبيعة
وتنظر حركة العلماء فيه ، إنك إن فعلت ذلك وجدت أمام عقلك ركائماً
لا يستهان به من النظريات والقوانين التي اكتشفها العلماء والباحثون .

وأنت إن فعلت ذلك وجدت أمام ناظريك في نفس الوقت حركة
دوياً لا يؤثر فيها بياض النهار ولا ينقص منها سواد الليل لأنها حركة دووب
صادرة عن أناس كثيرين كلهم يطبق هذه النظريات على المادة وعلى الحياة
بل وعلى الأحياء .

وأنت لاتعدم في مجال الحضارة أصواتاً تسم الجانب الأول بالعلم
وتسم الجانب الثاني بالتكنولوجيا .

هذا هو العلم في حقيقته .

وهذا هو العلم في مناهجه .

وهذا هو العلم في سماته وغاياته .

فماذا عن حقيقة الدين؟

حقيقة الدين :

قلنا فيما سبق : إن تفنيد الشبهة وتقويض الفرية التي تزعم أن هناك تقابلاً أو تضاداً بين الدين والعلم يحتاج إلى تحديد أركان وعناصر هذه الفرية والوقوف على معنى كل عنصر منها .

وقد تحدثنا عن حقيقة العلم ومعناه وما يتصل بهذا الموضوع من حديث والآن نريد أن نتحدث عن الدين من حيث معناه وحقيقته وما يتبع ذلك من قول أو حديث .

والذي يتحدث عن الدين أو غيره من حيث المعنى والحقيقة يصعب عليه جداً أن يجد بغيته في معاجم اللغة فعاجم اللغزم تخصص للوفاء بهذا الفرض ولم يكتبها أصحابها لتلبية هذه الحاجات ، فقصارى ما يفعل المعجم أن يفسر لفظاً بمرادفه ، أو يكشف عن معناه بضده ، أو يحيلك إلى المشهور من معانيه على ألسنة الناس ، إلى غير ذلك من أمثال هذه الأمور وأشباهاها ، أما العناصر التي يطلبها المعرف وأما تطور الكلمة تاريخياً في الجماعات والأمم وأما الوقوف على معنى اللفظ في كل طور من أطواره التي يمر بها فهذه مطالب أخرى لها مصادر مختلفة التي تطلب منها ، فهي تطلب من تاريخ الدين وتطوره ، وتطلب من تأمل الديانات المختلفة ومقارنة بعضها ببعض بحثاً عن العناصر المشتركة بينها ، والمعاني التي توجد بالضرورة في كل دين سواء كان هذا الدين أرضياً أم سماوياً .

وإذا كانت المعاجم اللغوية لا تفي بحاجات الباحث عن حقيقة الدين ، فإنه في الوقت نفسه لمن قبيل المجازفة أن نقول : إن الباحث عن حقيقة الدين بإمكانه أن يعتمد على المعاجم اللغوية وينحصر عنها ، ذلك أن اللغة في الحقيقة هي وعاء المعاني التي نحتفظ بها ، ثم يطرأ بعد ذلك من الطوارئ على هذه المعاني الوضعية التي تربط الواضع اللغوي بينها وبين بعض الألفاظ

ما يغير فيها بعض التغيير فيمنحها شيئاً من التحديد ، ويعطيها شيئاً من الوجود بحيث لا تحتفظ بمعانيها بغيرها إختلاطاً يجعل الفهم صعباً والإدراك عزيز المنال .

ولما كان الموقف من المعاجم اللغوية ما ذكرناه كان لزاماً علينا ونحن نتحدث عن حقيقة الدين أن نشير لإشارة سريعة إلى المعنى الوضعي لهذه الكلمة مسترشدين بالمعاجم اللغوية مستعينين بما ذكره كاتبوها وعلماؤها الأماجد .

وسنحرص الحرص كله مستعينين بتوفيق الله أن نستعيض عن نقل كلام المعجم وهو كثير بما نراه من المعنى الجامع الذي يدور عليه كلام المعاجم أثناء تفصيلها لاستعمالات اللفظ ومحاولة كشفها عن كل معنى استعملها العرب فيه .

والمعنى الجامع الذي نرجح أنه قد جمع إستعمالات اللفظ عند العرب هو - أن كلمة دين - تستعمل عند العرب لتحديد علاقة بين ذاتين لإحداهما عالية مهيمنة سائدة قاهرة مالكة متصرفة فيما تملك والأخرى مقهورة مسوسة خاضعة محدودة الحرية مستجيبة لكل أمر أو نهي .

وهذه العلاقة الكائنة بين ذاتين تستند إلى منهج وطريقة ترسمها الذات القاهرة وتلتزم بها الذات المقهورة .

والدين يطلق على هاتين الذاتين مع إعتبار العلاقة الخاصة بينهما . وقد يطلق الدين على الذات العليا مع إعتبار صفاتها - مكتملة - أو بعض صفاتها .

وقد يطلق الدين ويراد منه الذات المقهورة الخاضعة مع إعتبار صفاتها كلها أو إعتبار بعض صفاتها .

وقد يطلق الدين على العلاقة بين الذاتين مع اعتبار صفاتها كلها أو بعض صفاتها .

وقد يطلق الدين على تلك الحالة النفسية التي تصنف بها الذات المقهورة وما يعتمل في تلك الذات من عواطف وانفعالات .

وقد يطلق الدين أخيراً ويراد منه هذه الطريقة التي رسمتها الذات العالية القاهرة .

ومن الجميل المفيد هنا أن نشير إلى أنه من عظمة اللغة العربية أن تغير في المعنى وفي المبنى لسكى تدل على اللفظ المراد ، فالدين بفتح الدال يدل على غير ما يدل عليه الدين بكسرها ، وللدان دلالة تخالف الدائن والمدين ، واللغة العربية قد تدل على معاني مختلفة لاختلاف ألفاظها من غير هذه الطريق ذلك أنها قد تسلك طريقة اللزوم أو التعدى للوقاف بالغرض نفسه ، فكلمة دان فعل ماض قد تعدى بنفسها لتفيد القهر والغلبة كما تقول : فلان دان فلاناً أى ساسه وغلبه وقهره ومن قول (الأعمشى يمدح رجلاً :

هو دان الرباب إذ كرهوا الدين

ن دراكا بغزوة وصيال

ثم دانت بعد الرباب وكانت

كعذاب عقوبة الأقوال

قال : هو دان الرباب يعنى أذلها ، ثم قال : ثم دانت بعد الرباب (أى ذلت له وأطاعته) ومن هذا القبيل ما ورد عن رسول الله ﷺ قوله : (الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والأحمق من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله .

قال أبو عبيد : قوله — دان نفسه — ، أى أذلها وأستعبدها وقيل : حاسبها (١) .

وكلمة — دان — ذلك الفعل الماضى قد تستعمل متعدية بالباء لتدل على الطريقة والمنهج الذى ارتضته الذات العاىا ورسمته ليكون منهجاً وطريقة تتبعه الذات الأخرى وتسلسك حتى ترضى عنها الأولى .

(فى حديث على عليه السلام : محبة العلماء دين يدان به) .

والمصدر من دان به على هذا النحو ديانة (يقال : دان بسكذا ديانة ، وتدين به فهو دين ومتدين ... والدين : الإسلام وقد دنت به) (٢) .

وكلمة دان الفعل الماضى المذكور قد يعدها العرب باللام كقولهم دنت له .

وهى إذا ماتعدت باللام أفادت أول ما تفيد ذلك الخضوع والانقياد والطاعة لذلك المنهج أو لذات أخرى أعلا وأعر .

يستشهد ابن منظور (بحديث سلمان : إن الله ليدين للجهنم من ذات القرن ، أى يقتصر ويحجزى ...) .

ثم قال : (والدين : الطاعة ، وقد دنته ودنت له أى أطعته) (٣) .

هذا إجمال عام للمعاني الوضعية التي ارتبط بها لفظ دان استنبطناها استنباطاً على نحو ما وردت به فى معاجم اللغة .

وغيرنا قد لحصها تلخيصاً سريعاً على نحو ما جاء فى المعجم الفلسفى وهو تلخيص غير غل ، وهذه عبارة المعجم (الدين فى اللغة العادة ،

(١) ، (٢) ، (٣) راجع ابن منظور الإفريقى مادة دين ج ٢ ص ١٤٦٧

ط دار المعارف بتصرف

والحال، والسيرة، والسياسة، والرأى، والحكم، والطاعة والجزاء. ومنه: مالك يوم الدين، وكما تدين تدان (١).

وأنت تستطيع بعد هذا كله بأقل جهد ممكن أن تدرك المعاني اللغوية التي ارتبطت بها كلمة الدين، ولا يبقى إلا أن أحدثك عن المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة وهو أمر يحتاج إلى بعض المجهود ذلك أنه من اللازم أن نبحث عن العناصر التي يتكون الدين منها ثم نؤلف بينها في إطار محكم الدلالة إذا أردنا أن نعرف الدين تعريفاً علمياً.

والذي يدرس تاريخ الأديان ويقارن بينها، تبرز أمامه عدة عناصر هامة ومعتركة، بعضها يتعلق بالموجود الأعلى. وبعضها يتعلق بالموجود التابع، وبعضها يتعلق بالعلاقة الكائنة بينهما وكيفية خضوع أحدهما للآخر وهذه المعاني كلها كانت بارزة ونحن نتحدث عن المعنى اللغوي للدين، ولكنها كانت أثل وضوحاً وأكثر عمومية، وهي كلها أمور تختفي عندما نحدد المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة.

وأول العناصر التي تظهر أمام الباحث وهو يتتبع حقيقة الدين في الديانات المختلفة، هو أن الديانات جميعها قد شاع فيها عنصر الخضوع والتبعية والانقياد وهذا الخضوع يحمل في ذاته معنى التقديس والاحترام والتوقير.

ونحن حين نتأمل عنصر الخضوع هذا نجد فيه من العمومية ما يجعله يشمل الدين وغيره.

فالمرء حين يتأمل الطبيعة من حوله، ويتعرف على قوانينها، ثم يتأمل نفسه وسط هذه الطبيعة يجد أنه في معظم أحواله خاضع لقوانين هذه الطبيعة، فغيره من سائر الموجودات التي ينطبق عليها نفس القوانين التي خضع لها.

(١) المعجم الفلسفي لجليل صليبا - ٥٧٢/١ مرجع سبق ذكره

والمرء حين يتأمل الآداب العامة والعوائد الخاصة بأمة وجماعته، والفضائل الكبرى التي يشترك في الخضوع لها الناس أجمعون، يجد أن هناك من المعاني أموراً ذوات العدد ينظر إليها الإنسان باحترام وتقدير، ويتأملها تأمل المقدس لها الذي يرى أن رفعتها في الالتزام بها، وإنخفاضه في مخالفتها والتأني عليها.

ومن هذه المعاني الكبار ومن تلك القيم العالية قيم الشرف والحرية والعرض وغير ذلك من أمثال هذه القيم وفضائلها.

وهذه والتي قبلها تجعل الإنسان يقف حائراً أمام خاصية الخضوع والتقدير والتقديس باعتبارها عنصراً يدخل في تكوين وحقيقة الدين وبناء تعريفه.

إن هذا العنصر على الجملة فيه من العموميات ما يجعله يشمل الدين وغير الدين، الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة التمييز بين الخضوع والتقديس باعتبارهما عنصراً في تكوين معنى الدين، وبين الخضوع والتقديس كما يراه المرء في غير الديانات.

ومن يرد فصل الخضوع باعتباره عنصراً في حقيقة الدين، ومن يرد فصل التقديس باعتباره ميزة تظهر في حقيقة الدين، يرد فصل الخضوع والتقديس في الدين عن الخضوع والتقديس الذي يظهر في غير الدين، عليه أن يتصدى بجدية للإجابة على هذا السؤال، ما الموجود الذي يخضع له المتدين، وما الصفات التي تميزه، وما حقيقة الخضوع له؟

اتفقت كلمة الباحثين على أن الموجود الذي يخضع له المتدين ليس فكرة في العقل فحسب، وليس من قبيل القيم المجردة والأفكار الكلية التي لا وجود لها في خارج الذهن، بل إن بعض الفلاسفة قد اعتبر أن

مثل هذا الوجود العقلي المجرد من الأفكار الكائنية التي لا وجود لها في خارج
الذهن ، يعد من قبيل الوجود الناقص الذي ينافي بفكرة الألوهية أى ينافي
فكرة الموجود الذي يخضع المتدينون له مع الاحتفاظ له بالتنزيه
والتقديس (١).

إن استقامة التفكير تلزمنا جميعاً أن نقرر أن الموجود الذي يخضع له
المتدينون إنما هو موجود في الذهن وفي الخارج معاً ، وبعبارة جامعة إنه
في الحقيقة ذات ، وليس بفكرة مجردة ، وله وجوده المستقل في الخارج ،
وليس فكرة كائنية مجردة فحسب .

والذي ينتهي إليه الباحثون هو أن المتدين في حالة خضوعه وتقديسه
إنما ينشئ علاقة ذات بذات لا ذات بفكرة ، ومن أجل ذلك فإن خضوع
المتدين يخالف منذ اللحظة الأولى ، ولهذا المعنى ذاته خضوع غيره من غير
المتدينين .

فالمتدين وغير المتدين يخضعان جميعاً بالقهر لقوانين الطبيعة ، وهما
في الوقت نفسه يقدران تقديراً عالياً ، والقيم الرفيعة العالمية وعوائد الأمم

(١) في تاريخ الفلسفة ظهر التقديس « أنسلم » ليبنى دليل إثبات وجود
الله عز وجل على فكرتي التقديس والسكالم ، والدليل عنده يكون على
النحو التالي (لا شك أن هناك موجوداً لا يوجد من هو أكل منه ، وهذا
الموجود الذي لا يوجد من هو أكل منه لا يجوز أن يكون وجوده في
العقل فقط ، بل لا بد وأن يكون في العقل والخارج معاً) ثم استنتج من
هاتين المقدمتين أن هذا الموجود الذي لا يوجد من هو أكل منه ، والذي
له وجود في الخارج وفي العقل معاً هو الله عز وجل . راجع الفكرة
بتفاصيلها في كتابنا « في العقيدة وأثرها في الكون والإنسان والحياة »
طبع القاهرة

التي نشأوا فيها من نحو الشرف والكرامة والفضيلة والعرض... إلخ ، غير
أن هذا الخضوع وهذا التقدير جميعاً ليس واحد منهما فيه خضوع لذات ،
ولا تقدير لموجود مستقل ، وإنما الخضوع هنا إنما هو خضوع لفكرة ،
والتقدير هنا والتقديس ، إنما هو تقدير وتقديس بمعنى كلى ، وليس كذلك
الخضوع والتقدير على نحو ما نجدهما لدى المتدينين .

إننا حين نقرر أن خضوع المتدين إنما هو خضوع لذات لها وجود
مستقل ، يفضل منذ اللحظة الأولى الدين عن غيره ، ويتميز عما سواه .

وهذه الذات التي لها وجودها المستقل ، والتي يخضع المتدين لها ليست
كسائر الذوات ، إنها ليست كهذه الموجودات التي تدركها الحواس ،
وتحيط بها ، وينال منها الناس إن أرادوا حين يرون فيها ضعفاً ، ويخضعون
لها حين يرون فيها قوة .

إن الذات المعبودة في الدين هي فوق إدراك الحواس ، وخارجة عن
بجال تأثيرها ، إنها منفصلة عن هذا الوجود من حيث الحقيقة والماهية
إنفصالاً تاماً ، ولها وجودها المستقل والتميز لا تدركه الأبصار وهو يدرك
الأبصار وهو اللطيف الخبير ، إن هذا المعبود موجود لا يملك غيره ضره
فيضره ، ولا يملك نفعه فينفعه .

لأنه على الجملة غيب تتحدث عنه العقول كما يريد للعقول أن تتحدث
عنه ويتنزه عن الحواس أن تدركه .

وهذه الذات التي لها وجودها المستقل .

وهذه الذات المغيبة عن الحواس لها من صفات السكالم ما ليس لغيرها
فهي تريد عن علم ، وهي تفعل عن علم وإرادة ، علمها تام ، وإرادتها مطلقة ،
وقدرتها نافذة لا أول لها ولا آخر ، ولا نقص يعثر بها ، ولا تغير ينالها
في ذاتها .

أضف إلى ما قلناه : أن هذه الذات الموجودة المترهمة عن النقص المرفوعة فوق الحواس يجأر إليها الطالبون، ويلجأ إليها السائلون، وهي تسمع وتبصر، وتقدر على أن تنفذ لسكنها في كامل الاختيار بين أن تلبى رغبات الطالبين، وتعطى كل واحد مسألته، وبين أن لا تفعل من ذلك شيئاً، ولها بالاختيار أن تلبى البعض دون البعض .

هذه هي حقيقة الذات المرهوبة الجانب في الديانات .

وهذه هي حقيقة الذات موضع التقديس والتقدير ، كما ينظر إليها المتدينون ، وعلى نحو ما يتوجه إليها أصحاب المسائل .

إن هذه الذات التي يتوجه إليها المتدين بالعبادة حين تتحدد صفاتها على هذا النحو ، يتم بتحديد هذه الصفات فصل الدين عما سواه .

غير أن هذا الفصل لا يكون تاماً إذ تبقى حقيقة الدين محتاجة بعد ذلك إلى بعض العناصر الأخرى قبل أن نتوجه إلى بناء التعريف، ونشيد حقيقته على أساسها المتين .

ولكي تكتمل العناصر التي يحتاج معنى الدين إليها لا بد أن نضيف عنصراً آخر يتصل بطبيعة الخضوع في نفس المتدين، بحيث يحدد هذه الطبيعة تحديداً يميزها عما سواها ،

إن المتدين حين يتوجه بالعبادة إلى خالقه، وإن العبد حين يقصد إلى الذات العليا رغبة وطمعاً، وإن الذات الخاضعة حين تجأر إلى الموجود الأعلى متوجهة إليه بالدعاء والتقدير، إنما تختلف في جميع أحوالها عن الذوات الأخرى التي تتجه إلى موجودات أقل منها ، أو مساوية لها .

ولكي تتضح هذه المقولة وتجلو هذه الفكرة يتحتم علينا أن نميز بين ميدانين من ميادين الخضوع، ونحدد سمات كل ميدان منهما تحديداً تاماً لكي تخرج من هذا كله بما يؤكد الفكرة التي ذكرناها .

إن المرء حين يخضع لموجود غيره يمكن أن يخضع له في سلوكه قولاً أو عملاً، وهو يمكن أن يخضع له بالفكر وعوامل النفس .

والخضوع النفسى من أهم خواصه أنه لا يتأتى بالقهر . ولا يتحصل بالسلط، إن التاريخ الطويل الذى عاشته الإنسانية يثبت لنا هذه القاعدة التى لا تحتمل الاستثناء وهي : أن الخضوع النفسى لا يتأتى إلا عن قناعة ولا يتحصل إلا بالرضى، ولا يقع من صاحبه إلا بالإرادة والاختيار .

والمرء حين تخضع نفسه لفكرة آمنت بها أو تدعن إلى ذات قام الدليل على تميزها فى الوجود، وعلى كمالها فى الصفات، وعلى انفرادها فى الذات فإن هذا اللون من الخضوع يعرب عن نفسه بغير شك، ويدين عن طبيعته بغير ريب، إنه خضوع لم يؤد إليه تسلط، ولم ياجىء إليه قهر .

وقد أثبت التاريخ كذلك أن مثل هذا اللون من الخضوع يترتب عليه مملوك، وينبثق عنه أقوال وأفعال، ترتبط بالانعقاد عليه القلب وما آمنت به النفس، وعليه فإن سلسلة الخضوع تكون قد انعقدت اكتملت صورتها، وتحددت أركانها، وتميزت المدافع إليها .

إن سلسلة الخضوع قد اكتملت حين اشتملت على الخضوع النفسى فكراً وانفعالا . وعلى الخضوع السلوكى أفعالاً وانفعالا .

واتضح الأساس الذى انبنى عليه هذا الخضوع وتحددت طبيعته، وأساس هذا الخضوع وطبيعته جميعاً، يجمعهما أنه خضوع اختياري .

فالمرء حين يكون متديناً، والمرء حين يخضع لمعبوده خضوعاً تاماً إنما يكون خضوعه عن إرادة منه واختيار .

ولمعترض أن يعترض فيقول : إن هذا الخضوع ليس خضوعاً اختيارياً، وإنما هذا الخضوع يدفع إليه التهديد بالعقاب، وحشر العباد يوم الدين إلى الجحيم .

وهذا يكون اعتراضاً مقبولاً حين نقول : إن هذا الخضوع أو الإخضاع إنما هو متصل بالسلوك قولاً وفعلاً . ولكنه اعتراض مرفوض وغير مقبول حين نقول : إن الخضوع لله هو خضوع بالانفص عقلاً وانفعالاً يترتب عليه خضوع في السلوك أفعالاً وأقوالاً .

وإذا كانت طبيعة الخضوع في الديانات على هذا النحو ، فإن هذه الطبيعة نفسها تميز الخضوع الديني عن غيره من الخضوع لغير الله .

ودونك هذه الأمثلة :

إن المرء يعيش في الطبيعة تحاصره قواؤها المادية . وهو لا يستطيع أن يفلت من آثارها ، ومعنى ذلك أنه مضطر الاضطرار كله لأن يخضع لهذه القوانين ، ولكنه اضطرار لا علاقة له بالفكر ولا صلة له بالوجدان . إنه اضطرار يتعلق بالجانب المادي في الإنسان ، إذ ليس للطبيعة سيطرة إلا على هذا الجانب منه .

والمرء يعيش في مجتمعه ويحيى في جماعته بما للمجتمع من عوائد وأخلاق وماله من نظم وسياسات ، وليس من الغريب أن يتعرض الإنسان في مجتمعه إلى القهر وسوء المعاملة ، ويرزأ بمجموعة من الساسة أو الأقوياء يعملونه محلاً على ما يريدون ولا يرتد ، ويجبرونه قسراً على ما يحبون ولا يجب ، وهم وراءه بالنار والحديد ، وهم يدفعون في صدره بما يملكون من قوة أتاحت لهم بحكم مراكزهم التي وضعوا فيها فأساءوا واستعاطها ، والمرء الذي يتعرض للقهر من هذا النوع ليس أمامه إلا الإذعان والتسليم والخضوع والاستجابة لرغبات الآخرين .

غير أن هذا الخضوع هو الآخر لا صلة له بالفكر ، ولا علاقة له بالقلب ، ولا يمت بسبب إلى الوجدان ، إنه قهر ولكنه قهر للجسم أو قهر للجانب المادي في الإنسان .

والأمثلة كثيرة من هذا النوع ، وإن تجد فيها مثلاً واحداً يمكن أن يدل على أن هناك خضوعاً في غير الدين له صلة بالانفص والعقل على وجه اليقين .

وتبقى ميزة الدين وحده بارزة في طبيعة هذا اللون من الخضوع ، ذلك الخضوع الإرادي الذي يشمل سلوك الباطن والخارج معاً . ويضم حركة القلب والجسم جميعاً (١) .

وديننا الحنيف فيه من النصوص ما يؤكده هذا المعنى سواء من خلال القصة الهادفة ، أو من خلال النص التشريعي .

إن الذي يتأمل قصة إبراهيم وإسماعيل في القرآن ، يجد أن إبراهيم عندما أرى في المنام أن يذبح ولده ، وأنه حين أخبر إسماعيل بما رأى في منامه ، تأكد إبراهيم وإسماعيل أن ما رآه إبراهيم في نومه إنما هو من قبيل التشريع ، إذ إن رؤيا الأنبياء حق لا . بل إن رؤيا الأنبياء لوحى .

(١) يشير ابن تيمية رحمه الله إلى هذين الأمرين ويستشهد عليهما ببعض نصوص الشرع فيقول : [... ولا بد في عبادته من أصابين ، أحدهما إخلاص الدين له .

والثاني ، موافقة أمره الذي بعث به رسوله ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ، وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى : (ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا يا أبا علي : ما أخلصه وأصوبه ؟ قال إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون : والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة [مجموع فتاوى ابن تيمية - المجلد الثالث ص ١٢٤ .

وقد تأكد إبراهيم وإسماعيل كذلك أن الوحي حين يكون مشتقاً على التكليف فإنه لا بد من تنفيذه على الوجه الأكمل ، والوجه الآخر في التشريع هو أن يؤديه القلب والجسم جميعاً ، ومسلك القلب في الآداء هو الرضى والإذعان والتسليم ، ومسلك الجسم في الآداء هو تنفيذ ما أمره الله به .

وأنت تتأمل هذه الآيات من القرآن الكريم فيظهر لك ما قلناه بغاية الوضوح : « فبشرناه بغلام حليم . فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا ابت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين . فلما أسلما وتلاه للجبين ونادياه أن يا إبراهيم . قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين . إن هذا هو البلاء المبين ، وفديناه بذبح عظيم ، (١) » .

وإذا كان هذا في شريعة إبراهيم عليه السلام ، فإن هذا لا يعنى أنه أمر خاص بهذه الشريعة التي مضت في غابر الزمان ، وإنما هو أمر مشترك مستمر وله في شريعتنا ما يرسي قواعده ، وما يؤكد وجوده .

انظر إلى سورة النساء حيث يرد فيها هذا النص المصدر بالقسم : « والمقسم هو رب العباد الذي أقسم بنفسه ، فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ، ولو أننا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليلاً منهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد توبيهاً ، وإذا لا تينام من لنا أجرأ عظيماً ولهدية نام صراطاً مستقيماً ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، (٢) » .

(١) الصفات الآيات من ١٠١ - ١٠٧

(٢) النساء الآيات من ٦٥ - ٦٩

وفى سورة النور تصوير سلبي يهور من يعرض عن الخضوع الإرادى لربه علام الغيوب ومعه الصورة المقابلة له بنهاية الجلاء والوضوح « وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون ، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين . أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون . إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون » ومن يطع الله ورسوله ويخشى الله ويتقه فأولئك هم الفائزين ، (١) .

هذا هو جواب الاعتراض الذي أسلفنا ليراده ، وجواب الاعتراض في صورته المجملة هو أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يُذعن القلب على أساس من التهديد ، أو تخضع النفس على أساس من الوعيد ، ذلك أن خالقها حين خلقها إنما خلقها على طبيعة ووهبها ميزة مؤداها أنها لا تؤمن إلا عن دليل ، ولا تخضع إلا عن اقتناع ، ولا تذلل إلا بالاختيار .

غير أن هذا الجواب يبقى قلقاً حين نقرأ آية الأعراف لأول وهلة تلك الآية التي تتحدث عن بعض مشاهد بني إسرائيل مع موسى عليه السلام ، حيث جاء في هذه السورة « وإذا نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة وظنوا أنه واقع بهم خذوا ما آتيناكم بقوة وأذكروا ما فيه لعلمكم تتقون ، (٢) » .

وهذا القلق لا يبقى معنا إذا نحن أدركنا أن مثل هذه الآية في هذا الموقف إنما تتعامل مع حالة مرضية ، وتعالج آفة من الآفات التي ينبغي التصدي لها ، وتحتوى موقفاً من مواقف الانفصام النكد الذي يضر

(١) النور الآيات من ٤٨ : ٥٣

(٢) سورة الأعراف آية ١٧١

بالمجتمعات بقاءه واستمراره ، إذ الحالة السوية للأفراد والجماعات أنه إذا خضع القلب ، وسجد الفؤاد ، واستجابت النفس لعقيدة أو فكرة ، ترتب على هذه الاستجابة ، وذلك الخضوع ، وهذا السجود الضياع البدن ، وتجاوبه مع القلب والعقل حتى يكون الإنسان مستقيماً بكيته على طريق واحد .

واليهود في عصر موسى عليه السلام نصب الله أمامهم كل دليل حتى اعتقدوا ، وكشف لهم عن طريق موسى عليه السلام عن كل برهان حتى أيقنوا ، ولكنهم بعد أن اعتقدوا وأيقنوا أبوا أن يأخذوا أنفسهم بمتبع الحق ، ويستقيموا على طريق الهدى استكباراً وعلواً ، أو أخذاً بمصالح دنيوية قد تضر بهم ، أو تضر بذويهم .

ومثل هذه الحال المرضية يجب التعامل معها على هذا المستوى من الشدة والعنف .

وأرجو ألا أكون قد تجاوزت حدودى التشريعية حين أقول : إن هذا بعض ما يفهم^(١) من قوله تعالى : « أفغير دين الله يبغون وله أسلم من

(١) نقل صاحب المنار هذا الفهم عن بعض أهل العلم ، وقد وقفنا على هذا النقل بعد أن سطرنا ما سطرناه في الصلب فرأينا نقله هنا ، قال بعد أن عرض لأراء الكثيرين في فهمهم لآية آل عمران المشار إليها ... وقيل : إن كل الخلق منقادون لإلهيته طوعاً وبدليل قوله : « وائن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله » ٣١ : ٢٥

ومنقادون لتكليفه وإيجاده اللام كرها ، وقيل : المسلمون الصالحون ينقادون لله طوعاً فيما يتعلق بالدين وينقادون له كرها فيما يخالف طباعهم من المرض والفقر والموت وأشباه ذلك ، وأما الكافرون

في السموات والأرض طوعاً وكرها وإليه يرجعون ،^(١) ، والله يسجد عن في السماوات والأرض طوعاً وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ،^(٢) .
والآن قد اتضح لنا الفرق بين طبيعة الخضوع عند المتدينين وعند غير المتدينين .

ولسائل أن يسأل : لماذا هذا التعب في بذل المجهود وأتم تفرقون بين طبيعة الخضوع عند المتدين وطبيعته عند غير المتدين ، أو ليس هو في النهاية خضوع مهما كانت صفتها ، ومهما كانت الطبيعة التي جاء عليها . أو ليس من الأفضل للإنسان أن يكون على غير هذه الصفة من الخضوع ؟

نحن نسجل من أول الأمر أن هذا التساؤل يعد من قبيل التساؤل المشروع ، وأن هذا التوقف والاستفهام يعدان من قبيل التوقف والاستفهام المقبولين عقلاً .

ونحن نقول : إن هناك فرقاً ظاهراً بين أن يخضع الإنسان لله ، وبين أن يخضع لغيره وهو فرق غير ذلك الذي ذكرناه قبل من أن الخضوع لله يكون عن طواعية واختيار ، والخضوع لغير الله يكون عن غير

فهم ينقادون لله كرها على كل حال في التكليف والتسكين ثم حكم السيد / رشيد رضا على هذا الرأي وغيره فقال : [وهذه وجوه ضعيفة كما ترى] والحق أنه لم يظهر لي ضعف هذا الرأي . تفسير المنار تأليف السيد / محمد رشيد رضا ، المجلد الثاني ٣ ، ٤ طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣م - ص ٢٩٢

(١) سورة آل عمران آية ٨٣

(٢) سورة الرعد آية ١٥

طواعية واختيار ، وهذا الفرق الذي سنذكره ذو طبيعة نفسية ومصالح مزدوجة ، فبينما يعد الفرق الأول محتفظا للإنسان بقيمة عظيمة هي قيمة الاختيار بين البدائل ، نجد الفرق الثاني يحتفظ للإنسان بقدر كاف من الأمل الذي يجنبه مخاطر اليأس ، وبقدر كاف من الحرية أمام الواقع ، فيحاول تغييره والتصرف فيه بما يحقق له منفعة وصالحه .

وهذا إجمال يحتاج إلى شيء من البسط والتفصيل .

وتفصيل هذا المجمع وبسطه يتجلى لنا من خلال بعض الأمثلة التي نسوقها الآن ، وهي أمثلة كلها تتصل بالإنسان في بيئته الطبيعية ، وتتصل بالإنسان في بيئته الاجتماعية .

إن الإنسان في بيئته الطبيعية يحاول أن يكشف قوانينها ، ويقف على الأسباب المؤثرة في الظواهر ، وهو حين يكون غير متدين لا يتعدى بنظره حدود هذه القوانين ، ولا يتجاوز بخطوه مجال أبصاره .

وهو حين يكتشف قانونا من القوانين - نعم يكتشفه ولا يوجد - يجد نفسه أمام هذا القانون مستسلما له ، يأتسأ من تجاوزه حدود تأثيره ، فيبني عليه ، ويؤسس على معطياته دهر من الزمن يطول هذا الدهر أو يقصر ، وهو في أثناء هذه المدة من الدهر يكون محاطا بسياج حديدي ليس في مكنته الفكاك منه إلى أن يمن الله عليه باكتشاف قانون آخر ربما يكون مجاله أوسع من القانون الأول فيخضع المرء له من جديد . ويلقى إليه قياده ، ويبنى على أساس منه في نظرتة للكون المحيط به .

وهذا القانون الجديد مهما كان أوسع مجالاً فإنه لا يبدو أن يكون طوقاً حديدياً قصاره أنه أوسع وأرجب من الطوق الأول .

وهكذا يستمر الخاضع لقانون الطبيعة يرسف في هذه الأغلال ، أو يتحرك في مجال هذه الأطر الحديدية ، لا يتحرك إلا في مجال بصره ، ولا يبصر إلا ما تطيقه آلة الإبصار عنده .

وهو في هذه الحال من الخضوع غير الاختياري أحد رجلين : فهو إما أن يكون يائسا في أعلى درجات اليأس ، وإما أن يكون مستسلما راضيا في أتم درجات الرضى بكل ما يدور حوله ، لا يطمح في تغييره ، ولا يرجو إلا ثباته واستمراره .

واليأس والرضا في هذا المثال الذي نحن أمامه أمران يجتمعان على الإنسان فيعيان حركته ، وينالان من وجوده ، أو ينفردان فيشمل كل واحد منهما من كرامته بقدره ، ويأخذ من مكنته في الكون بحسبه .

وليس كذلك المؤمن المتدين الخاضع لربه .

فالخاضع لربه يؤمن بأن هذا الرب الذي يعبد ، وهذا الإله الذي يخضع له قادر على تغيير هذا الكون ، إذ هو الذي خلقه ، وهو الذي أنشأه من العدم ، والعقل العاды يقرر أن من ربط السلسلة يملك فصمها ومن يدير الدولاب إلى جهة اليمين يقدر على إدارته إلى جهة اليسار وعليه فن خلق الكون على نظام معين ، وأبدعه على أساس بعينه يقدر أن يتصرف فيه على عكس ما نراه عليه .

وغير المتدينين لا يعرفون قصة الخلق هذه ولا يلتقون لها بالآ .

أما المتدينون فهم وحدهم الذين يرتقون بالأسباب إلى السبب الأول ويعودون بالكون إلى صانعه فهم لا يياسون من أجل ذلك ولا يستكينون لأنهم لا يؤمنون بأن في الكون محالا أمام قدرة الله عز وجل لأنهم يعثون وراء الأسباب الظاهرية إلى منتهىها فإذا ما استنفذوا أغراضهم مع الأسباب

تربصوا قابعين آملين منتظرين أمر الله فيهم وفي الظواهر السكونية لانهم يعلمون أن فعل الله مطلق وأن له تصرفاً قد يراه الإنسان العادي معجزة لأنه خارج عن نطاق الأسباب التي يعرفها لسكونته يعلم أن ذلك في نطاق قدرة الله من قبيل الفعل العادي المتاح لقدرته ، خرج سيدنا موسى عليه السلام وأتباعه من بني إسرائيل فارين بدنيهم من وجه فرعون وملائه ، وفرعون وملؤه يتبعونهم ، ورأى قوم موسى أنهم قد استنفذوا كل حيلة وفكروا بما يرون (فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا إن معي ربي سيهدين) (١) .

إن حالة سيدنا موسى مع قومه وربّه ليست بالحالة الفريدة والخاصة وإنما هي حالة كل مؤمن بالله ليس كمثله شيء .

وقد ظهر من هذا المثال أن المؤمن لا يعرف اليأس ولا القنوط وإنما هو مدفوع بالأمل في أرض الواقع يؤثر فيها إلى منتهاها ، وفي ميدان السكون الفسيح يقطعه إلى أقصى ذرعه .

وفي مجال الاجتماعيات نجد أناساً يمرضون بحب الزعامة ويبيعون لهم شيطانهم أنهم في مرتبة الألوهية ، وقد يتبليهم الله ببعض المراكز الاجتماعية يحيط بهم الملأ من الشياطين الذين يوسوسون لهم في كل وقت ، فيقبلون على الضعفاء يحملونهم حملاً على ما يريدون ويأخذونهم قسراً بما يعتقدون ، يسرون تصرفاتهم في فلك هواهم ويدفعونهم دفعاً إلى غاية خدمتهم .

فإن كان هؤلاء الضعفاء من المتدينين قد عدلوا أن دوام هذا الحال من المحال ، وأن الله سيفتح باباً إلى تبديل هذه المواقف وتحويل هذه الظروف

(١) الشعراء : ٦١

وهم يعلمون أنهم مطالبون تسليفاً من قبل هذه الذات أن يأخذوا في الأسباب بقدر الوسع والطاقة ، وهم يعتقدون في نفس الوقت أن الأسباب إذا لم تبلغ بهم غايتها وتنتهي بهم إلى نتائجها فإن هناك نوعاً من التدخل القدرى الذى لا يتخذ من الأسباب العادية مساراً له وقد لا يدلف إلى النتيجة من الباب الذى دلفوا منه .

ولذلك فأنتم تجد هذه الجماعة من المتدينين في حركة دائمة ، وعلى حيوية لا ينتابها الذبول آملين في رحمة ربهم لا ييأسون من المواقف التي تلم بهم ولا يستسلمون لتقيد أحاط بمحاصمهم .

وملؤهم أو كبراً وهم يعلمون ذلك ويدركونه ولذلك تجدهم يركزون على شيء مهم يدور كلة على نزع فتيل الأمل من قلوب العباد ، وإيقاعهم في أتون اليأس القاتل أو في منحدر الرضى بالواقع المبهين .

والمرء لا يخضع لليأس أو يرضى بالواقع المبهين إلا أن يسبق ذلك تحول عن دينه وخضوع جبرى لغير ربه .

والأمثلة في واقع الأمم كثيرة هي كلها أمثلة لا تعطى إلا نتيجة واحدة خلاصتها أن المتدين لا يعرف اليأس ولا القنوط ولا يضيع من بين يديه أمل يراوده فيسقط في أحد الطرفين إما يأس يؤوس أو إستكانة خاضعة .

ويظهر لى من هذا القدر أن جميع العناصر التي يمكن أن يأتلف منها تعريف الدين تعريفاً لإصطلاحياً قد أكتملت ، وأن المواد التي يحتاج إليها البناء في هذا الصدد قد توفرت وأصبحنا في ظروف قد تهيأت لنا كي تجمع بين هذه العناصر كلها في نسق واحد لتعرف من خلالها الدين تعريفاً يمتاز به عن غيره .

وتعريف الدين الذى يشمل الدين باعتباره حالة نفسية في فؤاد

المتدينين وباعتبارة نمطاً خارجياً يشتمل على التشريع الذي تريده تلك الذات المعبودة يمكن أن نصيغه على النحو التالي .

الدين هو : الاعتقاد بوجود ذات علوية لها صفات الكمال التي تمتاز بها عن سائر الموجودات ، والخضوع لهذه الذات خضوعاً مطلقاً عن رضى واختيار والالتزام بالمنهج الذى إختاره ووضع ليصل بالناس إلى الحق في مجال الاعتقاد وإلى الخير في مجال السلوك .

فإن أردنا تعريف الدين باعتباره حالة نفسية فقط قلنا (هو الاعتقاد بوجود ذات علوية غيبية لها شعور واختيار ولها تصرف وتدير للشئون التي تعنى الإنسان، إعتقاد من شأنه أن يبعث على مناجاة تلك الذات السامية برغبة ورهبة وفي خضوع وتمجيد) وإن أردنا تعريف الدين باعتباره حقيقة خارجة عن النفس تضم مجموعة الشرائع والتكليفات التي أرادها المعبود قلنا : (هو جملة النواميس النظرية التي تحدد صفات الذات الإلهية وجملة القواعد العملية التي ترسم طريق عبادته) (١) .

دعوى التقابل :

انتهى بنسأ الحديث حول تعريف العلم وتعريف الدين وهما الممثلان للركن الأول والثاني في تربة التقابل بين العلم والدين .

ويبقى أن نتحدث عن الركن الثالث لتتضح الصورة بتمامها .

والركن الثالث هو : هذا التقابل المدعى .

(١) إستفدنا في تعريف الدين وتحليل عناصره مما كتبه المفقور له الأستاذ / محمد عبده دراز في كتابه الدين بحوث ممهدة لتاريخ الأديان، فارجع إليه فهو مهم .

والعلماء على إختلاف إلتزامهم - يعلمون - العلم اليقيني - أنه لا تقابل بين علم ثابت ودين صحيح إذ حقيقة الدين خضوع مطلق لإله موصوف بصفات الكمال واستجابة له في كل ما أمر ونهى وتجاوب مع منهجه تجاوباً إختيارياً على نحو ما سبق أن ذكرنا .

والعلم : معرفة يقينية مطابقة للواقع عن دليل ، بحيث تكون هذه المعرفة منافية لكل جهالة، وكثير من العامة - فضلاً عن العلماء لا يشعرون من نفوسهم بهذا التقابل المزعوم ، بحكم فطرتهم التي فطروا عليها - .

ولولا هذان الأمران اللذان إبتليت البشرية بهما منذ فجر التاريخ ، لما راجت فكرة التقابل بين العلم والدين .

وأحد هذين الأمرين هو : عصبية مغلقة بالهوى مدفوعة بالأحقاد مجذوبة إلى المنفعة ، بحيث تغطي على العقول وتحدث طبقة هائلة من الران على القلوب ، لا يتمكن العقلاء من إزالتها ، وإن رغبوا في ذلك ولا يقوى أتباع الأنبياء على إمتثال بعض الخلائق المنغمسين في حماها ، وإن حرصوا على هذا الإفتشال ، لأن هذه طامة كبرى ومصيبة عظيمة ليس لها من دون الله كاشفة ،

وثاني هذين الأمرين : - وهو مبنى على الأول - هو إستغلال ضعفاء العقول وسفهاء الناس وأصحاب المصالح والموتورين من المجتمع لتنفيذ أغراض تدفع إليها العصبية والهوى .

لولا العصبية المفرضة ، ولولا إستغلال الجاهلين الموتورين ما قامت لفكرة التقابل بين العلم والدين قائمة ، ولا سمع الناس بهما ، ولا حيرت الصفحات لتأييدها أو معارضتها ، ولكن لله في خلقه شؤون ، وفي القرآن الكريم ما يؤكده أنه لا هداية إلا بمشيئة الله (إنك لا تهدي من أحببت

ولكن الله يهدي من يشاء (١) (أفأنت تسكره الناس حتى يذكروا مؤمنين (٢) فلعلك باخع نفسك على آتارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً (٣) .

والقاعدة التامة في قوله تعالى (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) (٤) .

وكان من الممكن أن نكتفي بهذا القدر، ولكننا نجد من أنفسنا ميلا إلى أن نزيد الأمر وضوحاً، وأن نناقش المسألة مناقشة عقلية حاصرة لها في كل إحتمال ممكن، مقدمين بين يدي الاحتمالات بهذه الكلمات التي تشهد لها البداهة العقلية ويؤيدها الحس في الواقع الشاهد .

إننا نتأمل انظاهرة من الظواهر التي تقع بين يدينا في الواقع العادي أو المصنوع فتحدث في نفوسنا رغبة شديدة للوقوف على أسبابها ونسلك لذلك كل مسلك علمي ممكن، ونقلب في خطواته المنهجية على نحو ما يفرض علينا المهج، ويرسم لنا خطأ للمسير، فإذا ما وقفنا على السبب الحقيقي للظاهرة، وتأمنا ما يحدث هذا التأمل في نفوسنا رغبة أخرى للوقوف على السبب السكائن وراء هذا السبب القريب، وهكذا تظل هذه الرغبة في المعرفة ترتقي بالنفوس الكبار، وتصعد بكل قلب طلعة حتى يصل أصحاب الرغبات العلمية والقلوب الشيعانة إلى إدراك سبب ليس فوقه سبب، ومؤثر لا يتأثر بغيره وهو لا يحتاج إلى سواه وغيره من السكائنات يحتاجون إليه .

ويدرك هؤلاء العلماء أن السبب الذي عقلوه، وأن المؤثر الذي إنتهوا إليه هو الله عز وجل بصفاته التي أسلفنا ذكر بعضها .

(١) القصص : ٥٦ (٤،٢) يونس : ٩٩

(٢) الكهف : ٦ وفي الشعراء : لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين ،

وعند هذا الحد يظن هؤلاء العلماء إلى ما ينبغي أن يفتنوا إليه ، ويدرك القوم أن هذه هي نقطة الالتقاء بين العلم وبين الدين في أعلى ذروتها (١) .

غير أن التساخي قد علمنا أنه إلى جوار كل عالم في الكون ، مجموعة من المنتفعين وإلى جوار كل صاحب فطرة سليمة عمد لا بأس به من السوفسطائيين ، الذين يكثرون عليه صفو فطرته ، ويغيرون من طبيعتها الأولى .

ومن أجل هذا كان لزاماً علينا أن نتحدث عن فرية التقابل، باصطناع هذا المنهج الحاصر لجميع الاحتمالات العقلية ، ثم مناقشتها للإبقاء على الصحيح منها ، وتنحية الزائف الذي لا يصح والتنبية عليه .

والمتحدث عن العلاقة بين العلم والدين على هذا النحو من التعميم .

والمتحدث عن وجود الدين والعلم في المجتمع والكون على هذا النحو من الشمول ، بإمكانه أن يحصر العلاقة بينهما أو علاقة الأفراد والجماعات بكليهما في هذه الافتراضات العقلية الحاضرة للعلاقة بينهما حصراً تاماً، وهي لا تخرج على الجملة عن هذه الافتراضات الأربعة :

أحدها : الاعتماد على العلم وتنحية الدين .

وثانيها : الاعتماد على الدين وتنحية العلم .

وثالثها : الإبقاء على الدين والعلم شريطة أن يكون الدين مبرراً للعلم قضاياه ومؤكداً له كل ما ينتهي إليه .

(١) راجع عماد الدين خليل تهافت العلمانية الفصل الأول .

ورابعها: الإبقاء على الدين والعلم شريطة أن يكون العلم مبرراً للدين خادماً له .

والاحتمال الأول من هذه الاحتمالات ، والذي يذهب إلى أن الدين لا قدرة له على قيادة الأمم ، ولا صلاح للأمم في الاعتقاد عليه ، والواجب على الأمم والشعوب تنحيته وإحلال العلم محله ، إذا ما أرادت أن تنهض أو تقوم لها قائمة .

وهذا الاحتمال قد أخذ به كثير من الفلاسفة والمفكرين في الغرب الذي هو بيضة العلمانية الأولى ، وساعدهم على إقناع الناس بآرائهم ما كان للكثيرة من تجاوزات ، وما كان لرجالها من أحكام نسبوها إلى الله ، وزعموا أنه مصدرها ، والله بعيد عن ذلك كله غاية البعد .

وفي الشرق وفي العالم الإسلامي بأسره وجدنا رجالاً ساروا على منهج الغرب مقلدين ، ونقلوا أفكاراً من بيئات قد ارتكبت فيها أخطاء بررت هذه الأفكار إلى مجتمعاتنا التي تختلف في ظروفها ، وفي عطاء دينها عن تلك المجتمعات التي نقلوا عنها .

وانتشرت أفكارهم وذاعت آراؤهم ، بل قل إنها غلبت على مال الدين من أحكام ، وعلى ما للمجتمع من عوائد وأخلاق ، وقد ساعد على هذه الغلبة قوة غريبة تقف في الخفاء وراء هذه الأفكار ، كما ساعد عليها مجموعة الساسة والقادة الذين رزمت بهم الأمة الإسلامية ، وهم لا صلة لهم بالعلم ، ولا بالمعرفة ، وإنما جلهم منحضرون بين حكماء عشائريين ، وآخرين عسكريين ، والسكل يخشى على منصبه ، ويحسب ألف حساب ليرم فوات موقعه .

وهو في كل ذلك يتعرض للتلويح الخفي بذهاب مكانته ، إن لم ينصح لغيره فينفذ له هواه ، أو يحرص على تحقيق مراده .

ومراد الغير الفصل بين الأمة ودينها لكي يستمر تدفق ثروتها وطاقاتها بشكل منتظم إلى خارج بلادها (١) .

وانتشرت الدعوة على كل حال ، وأجبر الناس على الخضوع لها من غير أن يكونوا قانعين بهذا الخضوع الذي حملوا عليه حملاً .

والمهم أن هذا التيار مبني على احتمال أن الدين لا يعايش العلم ، وأن الدين في الوقت نفسه إلا يصح أساساً لكي تقوم الحضارة عليه ، فيجب تنحيته وإحلال العلم محله .

وقد جربت البشرية تطبيق هذا الفرض في المجتمعات ، كما يجرب العالم في مختبره ، ويمتحن فروضه التي يضعها لتعليل ظاهرة من الظواهر ، وقد أثبتت التجربة خطأ هذا الفرض ، وأحاطت بالنجربة ويلات وآلام ، فذاقت البشرية مرارتها ، وتحملت ثقل وطأتها فانطلق العلم بغير خلق يعيث بمصائر الناس ، وانطلق العلماء بغير تهيب يحققون باسم العلم ما يريدون تحقيقه من المنافع والملاذات .

وإننا ونحن نسطر هذه السطور نشهد بأعيننا نظاماً علمانياً كان يقود نصف العالم ، وهو يسدل عليه الستار ، مشيعاً بصيحات الجماهير التي خدعها ، مرهوقاً بالنظرات المفحمة بالدموع ، متبوعاً بالضحكات التي تسخر من هذا النظام الذي كان يعد بالفردوس المفقود ، ولا ينفع مع هذا السقوط تلك الصفحات الكثيرة التي أريق عليها الكثير من الممداد ، لتجويرها بالإعتذارات ، واللوم الذي توزعه زعماء هذا النظام ومفكروه ، وتقاسموه فيما بينهم .

(١) راجع بإمعان ما كتبه فؤاد زكريا في الفصل الأول من كتابه (الصحة الإسلامية في ميزان العقل) .

وقد نعود فيما بعد إن شاء الله إلى الحديث بالتفصيل عن أنظمة العلمانية، لكن الذي نريد أن نقوله هنا، هو أن هذا الفرض قد استبعدته التجربة ورمت به على طول اليد خلف الظهر مستنكرة له.

أما الإحتمال الثاني: أو الفرض الثاني في العلاقة بين الدين والعلم، فهو الآخر يفترض أن العلاقة بين العلم والدين علاقة تنافر وتضاد، إلا أنه يفارق الفرض الأول من حيث أنه يبقى على الدين في المجتمع ويستبعد العلم.

وهذا الفرض كان هو الفرض السائد في عصور الظلام في أوروبا، أي أنه قد تم تجربته في الواقع الأوربي، ولم نر من تمس له في المجتمع الإسلامي، إذا ما استثنينا بعض الجاهلين، المنبوذين من الأمة حتى ولو كانوا في أعلى المناصب المتروكة آراؤهم خلف المسيرة مهما كانوا من المحسوبين على الدين الإسلامي وعلماؤه.

هذا الفرض إذا قد تم اختياره في المجتمع الأوربي، وراح ضحية هذا الإختبار عشرات من العلماء الأفاضل، الذين تفحصوا الكون وتأملوه، ودرسوا بعض ظواهره، دراسة منهجية علمية. مخالفين بذلك الكنيسة ورجالها، عاصين لها أمرها، متأين على الإنصياع لها، فكان جزاؤهم ما سجل التاريخ، ونقله من بعد للأجيال التالية.

وقد يخيل للبعض في زماننا هذا أن العلم قد جسم بصدوره على البلاد والعباد، وخرب الديار، وسبب كل شيء حول الإنسان، ونظر إلى مشاكل البشر، فتوجه إليها بحلوله السكوارثية من نحو الجفاف، والإبادة المحسوبة عن طريق التسمم، والحروب المحلية المخطط لها، ورأى هؤلاء القوم الذين نظروا إلى العلم من هذه الزاوية أن الحل الوحيد لمن يريد أن يريح أعضائه أن يعود بمعيشته ومعيشة قومه إلى الأسلوب الذي كان عليه.

سلف أمته، بحيث يطرح العلم ومعطياته. وينصرف إلى الطبيعة كما كان أسلافه الأوائل يعيشونها. فيكفيه كوخ يأويه، وسيف وقوس ورمح يدفع بهن عنه أعداؤه، وجمل وحصان وحمار لنقل أغراضه وتحقيق غاياته وقطع ما يهوى من المسافات.

وعلى الجملة: إن أصحاب هذا الإتجاه يريدون أن يحيوا بالدين حياة الأوائل، ويعيشون به عيشة الآباء والأجداد، كي يستريحوا من عناء آثار هذا العلم، ويتخففوا من ثقل أوزاره التي ناءت بها أكتافهم وكواهلهم.

ولنفترض أن هذا الأمر ممكن ثم نسأل: هل أصحاب العلم المتسلحون به، والذين أخذوا منه بجماع أسبابه، وقبضوا على ناصية بعض نتائجه، هل هؤلاء سيمر كون أرباب الدين الذين اعتبروا بدينتهم في عزلتهم، ولا يمكرون عليهم صفو انتعاشهم في الوديان والصحراء ورؤوس الجبال؟

إن التجربة قاضية بأن هذا لم يعد أمراً يمكننا، وإن الدول الكبرى قد أقحمت نفسها إقحاماً في مصالح غيرها من لم يأخذوا بأسباب العلم، واستلبوا من هذه الشعوب ثرواتها، وفرضوا على هذه الشعوب وصايتهم بشكل مؤلم ساعدهم عليه العلم، وأعانهم عليه أخذهم بأسباب التكنولوجيا، وهي الطريقة العلمية، والمنهجية لتطبيق نظريات ذلك العلم.

إننا نتأمل في العالم الإسلامي الحاضر في هذا الزمان وهو بداية العقد الأخير من القرن العشرين، فلا نجد إلا صدق ما قلناه على نحو ما حدث من انتهاب العالم الغربي في ساعات، ما لهذبة الأمة من ثروات، وتطميم ما تملكه من أسباب القوة التي حازتها لتدفع بها عن نفسها.

ومن غير أن نطيل في الحديث هنا نقول : إن هذا الفرض هو فرض قد أثبتت التجربة بطلانه ، وأوجب امتحانه تفحصته ، وحتم العقل استبعادها ، فلنتقل إلى الفرض الثالث .

والفرض الثالث : مبنى على أن العلم والدين متوافقان لانعاند بينهما ويمكن الإبقاء عليهما في المجتمع الواحد ولكن على أن يكون الدين خادماً للعلم مبرراً له ، فإذا ما توصل العلماء أو أحدهم إلى نتيجة في معمل أو نظرية أو قانون يعمل به ظاهرة من الظواهر ، فإنه يجب على علماء الدين أن يبادروا ، فيؤكدوا بكل طريق ممكن أو غير ممكن على أن ما توصل إليه العلم موجود في نصوص الدين ، وقد سبق الدين إليه سبقاً ، وقد تكرن هذه الجزئية التي سارع علماء الدين وأيدوها لم تثبت بعد ثبوتاً نهائياً ، وقد يأتي من العلماء من بعد ذلك بما يثبت خطأ ما توصل إليه أسلافهم ، فيوقعون رجال الدين في حيرة : ويعرضون نصوص الدين للشك فيها ، وما ذلك إلا نتيجة من النتائج الكثيرة السلبية التي ترتب على فرض أن الدين يعايش العلم شريطة أن يكون مبرراً له خادماً لنتائجه .

وهذا الفرض قد ثبت خطأه بعد أن جرب في المجتمعات الإسلامية على يد المتحمسين له بحسن نية حيناً ، وبسوء نية أحياناً أخرى .

ولأنه لمن المسلم به أن القرآن الكريم وهو نص الإسلام الثابت قد احتوى على بعض الإشارات العلمية ، غير أن احتواءه على هذه الإشارات إنما هو من قبيل الإعجاز العلمي الذي يقنع العلماء في كل زمان أن هذا الكتاب صحيح الصفة إلى الله عز وجل ، وأنه من وحي الله ، وليس هو من صنع البشر .

وعليه فإنه يخطئ الخطأ كله من يناقش القرآن مثلاً على أنه كتاب في العلم المادي ، يبحث بالاستقلال في نظريات الكون والمادة ، وفي

القوانين المباشرة التي تحكم الظواهر الكونية (١) .

إننا نقول على الجملة إن الغرض الذاهب إلى أن الدين يعايش العلم ، شريطة أن يكون الدين خادماً للعلم على نحو ما ذكرناه ، والآخر فرض خاطئ . قد أثبتت التجربة خطأه .

أما الفرض الرابع والآخر في قائمة هذه الافتراضات ، فهو الآخر مبنى على أساس أن العلم لا يناقض الدين ، وبإمكاننا أن نستفيد منهما جميعاً ، لكن بشرط أن يكون العلم خادماً للدين مستفيداً منه ، منصاعاً لأوامره وتوجيهاته .

وهذا الفرض قد تمت تجربته في ظل الدولة الإسلامية ، وأثبتت التجربة أنه أقرب الفروض إلى الواقع ، وأكثرها انسجاماً مع المنطق ، وأعلىها كعباً في مجال التجارب مع للعقل .

لقد نظر المسلمون الأوائل إلى النص الشرعي . فوجدوه يدفع إلى العلم دفعاً ، ويحمل أصحابه على الأخذ بمناهجه ، ويقترض عليهم تحصيله للوقوف على أسرار الكون والحياة ، ولتعمير الأرض ، الذي هو شرط وظيفتهم في هذا الوجود ، هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربى رحيم ودود ، (٢) .

(١) حاول الدكتور فواز كريا وهو يتحدث عن الصحوة الإسلامية أن يبين عن أصول الإسلام محتجاً بأن ما في القرآن الكريم من إشارات علمية ، لا يثبت أمام المسلمين وضوحها إلا بعد أن يتم اكتشافها ، وهو بهذا الشكل ينطلق من قاعدة خاطئة أشرفنا إليها في الصلب ، فتأمل ، راجع ما ذكره في الصحوة الإسلامية - مرجع سبق ذكره قريباً -

(٢) هود : ٩٠

(١) فواز كريا

(١) فواز كريا

ونظر المسلمون الأوائل في النص الشرعي ، فإذا به يأخذ بأيديهم بقوه ، ثم يدفع بهم إلى السكون بغير قيود ، فوق هذين القيدين اللذين يعدان إطاراً عاماً يحكم حركة الباحثين ، ويقال من غلوائهم ، ويحد من كبرياتهم .

أما أحد هذين القيدين فهو أن يعلم الباحث أن السكون الذي يبحث فيه له مالك يملكه ، وله مهيمن عليه ومسيطر ، أمره نافذ فيه ، مشيتة مطلقة بغير حدود ، فيجب على الباحث أن يوغل فيه برفق وأن يحسب الخالفة ومالكة الحساب ، فإن نسي هذه الحقيقة . واغتر بكبريائه وما أعطى من علم ، فعليه أن ينصت جيداً إلى قول مالك هذا السكون قبل أن ينظر إلى هذا السكون بعد أن يبلغ نهاياته ، ويؤول إلى غاياته .

وحتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت . وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس (١)

وأما ثاني هذين القيدين : فهو الآخر من وضع مالك السكون ، وقد وجده المسلمون في نصوص دينهم ، وفي روحه العامة .

وخلاصة هذا القيد متصل بمنهج البحث العلمي وبتنتائجه ، وهي تدور حول أن منهج العلم ينبغي أن يسكون متمسكاً بالأخلاق لا يجافها وأن نتيجة العلم ينبغي أن تتلفح برداء الفضيلة ، لا تطرحه عن منكبها طرفة عين .

والعلم حين يلتزم بالفضيلة في منهجه ونتائجه لا يتأتى أن تسمع عنه

(١) يونس آية ٢٤

أنه قد استعمل في تدمير أو تخريب ، ولا يتأتى أن تسمع عنه أنه قد استغل في إيذاء البشر في نفس لهم أو مال .
إن هذين القيدين هما فقط اللذان يتقدم الدين بهما إلى العلم فيحدد خطوه . وإلى العلماء فيضبط حركتهم كما يضبط مقاصدهم .

والعلم حين يلتزم بهذين القيدين يكون قد اتخذ من الدين معلماً له ، خاضعاً لإيقاعه .

والعلم حين يسير بهذا الخطو المنضبط يمكن له أن يكون خادماً للدين . حيث يثبت أن لهذا السكون إلهاً مدبراً آمراً ناهياً ، ينبغي أن يطاع فيما أمر ونهى .

وهذا هو : جزء العقيدة في الدين ؛ وشطرها الذي يتصل بالعلم والمعرفة .

والعلم حين يلتزم بالأخلاق في منهجه ونتائجه ، ويثبت أمام الناس ، أنه قد صلح في نفسه ، وأصلح الأمم بهذا الالتزام الذي مصدره الدين ، يكون بذلك قد عبر عن إخلاصه للدين وبرهن عن حسن خدمته له حين أظهر بعض جوانبه العملية في صورتها التطبيقية .

وتبين من هذا كله ، أنه لم يصح من بين الفروض التي وضعناها ، ثم أبنا عن اختبارها ، إلا هذا الفرض القائل بأن الدين والعلم ليسا متقابلين ، بل هما يلتقيان ، والتقاؤهما يكون على أساس أن العلم أقصر قامة من الدين وأن الدين أعلى منه كعباً

فقصارى العلم أنه معرفة وانكشاف لا أثر لهما في السكون إلا إذا حمل أصحابهما على التأثير . وانتدبهم إلى إحداث الحركة فيه . (١)

أما الدين ففيه المعرفة والتطبيق ، وفيه الالتزام والالتزام ، وفيه

